



# الحكومة: قانون للكسب غير المشروع وإستراتيجية متكاملة للحد من وقوع الفساد

هنا غانم

أكدت الحكومة في الإطار التنفيذي للبرنامج الوطني لسورية في ما بعد الحرب لعامي ٢٠١٩-٢٠٢٠ أن تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد مرتبطان بضرورة وضع إستراتيجية متكاملة، تركز على الحد من وقوع الفساد إلى جانب مكافحته، ومن ثم تطوير عمل الهيئات الرقابية وضمان استقلالها، وبناء بيئة مؤسسية ومجتمعية تعي مخاطر الفساد وتسهم في مكافحته.

وأوضحت الحكومة في مجال التطوير الإداري والمؤسسي ضمن برنامجها المنجز مؤخراً (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن تلك الإجراءات تعتبر من أولويات العمل، إضافة إلى العمل على إعداد قانون الكسب غير المشروع وإصلاح وتطوير عمل المؤسسات الرقابية، مع التأكيد على تفعيل عمل بوابة البيانات الحكومية المفتوحة وحق الوصول إلى المعلومات.

وبخصوص هندسة الإجراءات الإدارية وإجراءات تقديم الخدمات في المؤسسات، أشارت المذكرة إلى أن جرد الخدمات التي تقدمها الجهات العامة، وإجراءات العمل فيها يأتي بغية توصيف هذه الخدمات بصورة موحدة والعمل على تبسيطها، وضمان تقديم الخدمة للمواطنين وسائر المستفيدين منها بصورة مرضية من حيث الجودة والزمن، وذلك بالتوافق مع إستراتيجية الحكومة الإلكترونية، حيث يتم العمل ضمن عدة مكونات أهمها جرد الخدمات العامة والإجراءات الإدارية وتصنيفها، ومن ثم وضع الأدلة التنظيمية والاسترشادية لعمل المؤسسات ووحدات الإدارة المحلية، وذلك بالتزامن مع تبسيط الإجراءات ووضع مؤشرات جودة تقديم الخدمات، إضافة إلى تفعيل بوابة إلكترونية لتعزيز مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات، ومناقشة المشكلات الخدمية في حلها، وتقديم الشكاوى والمقترحات المتعلقة بأداء الجهات العامة، حيث تم تحديد عدة

جهات لتكون هي المعنية، أولها وزارتا التنمية الإدارية، والاتصالات والتقانة، وسائر الجهات العامة، إضافة إلى هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

ومن العناوين البارزة التي جاءت بالمذكرة للنهوض بعمل المؤسسات إصلاح الوظيفة العامة وبناء القدرات ما يتعلق بدراسة التشريعات والنواظم المؤسسة للوظيفة العامة، والعمل على تطويرها، وتطوير آليات إدارة الموارد البشرية في الجهاز الحكومي، وبناء القدرات وتعزيز المهارات اللازمة لرفع جودة الأداء الإداري لدى العاملين في الدولة والمجالس المحلية.

وأكدت المذكرة ضرورة أن التطور المؤسسي والإداري مرتبط كلياً بإصلاح وتطوير منظومة التشريع السوري، وإلغاء الاستثناءات غير المبررة في مناحي الحياة، وفي

الصكوك التشريعية النافذة ضمن مكوناتها مراجعة التشريعات السورية وتطوير منهجية التشريع إضافة إلى قياس الأثر التشريعي.

## إدارة محلية

تبنى برنامج الحكومة في مجال الإدارة المحلية الخطة الوطنية لامركزية، والتي تتم على بناء وتفعيل آليات منظمة للمشاركة، بحيث تقود الوحدات الإدارية المثلثة بمجالسها المحلية، وبمشاركة القطاع الأهلي والخاص والمنظمات؛ عملية التنمية المحلية، على النحو الذي يسمح بتعبئة الموارد المتاحة على المستوى المحلي، وتوظيفها في وضع وتنفيذ برامج التنمية المحلية المتكاملة، وذلك في إطار السياسات والإستراتيجيات العامة للدولة،



لهذه الخطط، بالتوازي مع رفع الكفاءة الإدارية، ضماناً لأداء العمل وتقديم الخدمات للمواطنين بمستوى عال ضمن عدة مكونات، أولها إجراء تقييم سريع للاحتياجات التدريبية ووضع خطة التدريب ومن ثم تنفيذ ومتابعة خطط التدريب وتقييمها دورياً.

وبعد ذلك يتم الانتقال إلى خطط التنمية الإقليمية والمحلية التوازن التنموي والديموغرافي، مع الأخذ في الحسبان خطط تنموية محلية وإقليمية، انطلاقاً من الواقع الراهن، ووصولاً لتحقيق الأهداف العام والفرعية وخاصة الإمكانات المادية والبشرية لكل محافظة، والتركيز على مبدأ التكامل والتعاون والتشايك بين الخطط ضماناً للاستغلال الأمثل للموارد وتوفير الاحتياجات، ومع إيلاء أهمية كبيرة لعملية الرصد والتقييم لمختلف مراحل العمل ضمن عدة مكونات تتعلق بداية في تحليل الواقع الراهن ومن ثم وضع الرؤى والأهداف ووضع قائمة التدخلات البرامج التنفيذية.

وحول تطوير الخدمات العقارية بينت المذكرة في برنامجها أهمية تحسين إجراءات تقديم الخدمات العقارية في المديرية والدوائر العاملة والقائمة، وزيادة عدد الدوائر العقارية انسجاماً مع المناطق العقارية والوحدات الإدارية، وتكوين منظومة ربط لتوفير الخدمات العقارية بين المحافظات من دون عناء، والأولوية لتحسين إجراءات تقديم الخدمات العقارية التوسع الأفقي في مراكز الخدمة العقارية وتقديم الخدمة العقارية عبر المحافظات.

ومن المشاريع المطروحة ضمن البرنامج التنفيذي كما جاء في المذكرة تطوير النقل الداخلي وتطوير وتحسين جودة خدمات النقل داخل المدن، والعمل على تطوير شركات النقل الداخلي من خلال تحسين جودة خدمات النقل، إضافة إلى توفير البنية التحتية الملائمة والمدروسة لحركة الباصات داخل المدن.

## رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»:

# ١٨٥ ل.س لكيلو القمح جيد للفلاحين والحكومة وعدت بكل التسهيلات



## إعلام محظوظ

خلال لقائه طاقم المديرين المركزيين الجدد للمؤسسة السورية للحبوب مؤخراً أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النذاف حرص الحكومة على شراء واسترجار كامل الأقماع موسم ٢٠١٩ من الفلاحين، وتقديم مختلف أشكال الرعاية والدعم الزراعي القمح، واستعرض خلال لقائه المديرين الجدد التسهيلات والإجراءات والمزايا التي منحها الحكومة للفلاحين لتسليم محصولهم لمراكز المؤسسة السورية للحبوب بدءاً من زيادة سعر الشراء إلى ١٨٥ ألف ليرة سورية للطن الواحد، وتوفير مادة القمح وفق أفضل المواصفات والأنواع المطلوبة.

في إطار الحديث عن تلك التسهيلات والإجراءات صرح رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد إبراهيم لـ«الوطن»، بأن سعر الشراء كان ١٧٥ ألف ليرة سورية للطن الواحد، أضيف إليه مبلغ ١٠ آلاف ليرة سورية هذا الموسم للطن، ما يعتبر بمنزلة مكافأة لتسيقه، لافتاً إلى أن مكافأة التسويق أفضل من زيادة السعر، لأن المكافأة تبقى معها للفلاحين تبقى مستمرة ودائمة حتى لو تم تخفيض سعر شراء القمح لاحقاً.

وعن الوعود الحكومية الجديدة لتحسين واقع الحصاد والتسويق بين إبراهيم أن المحروقات للسيارات الناقلة والحصادات والدراسات، إضافة إلى تسهيل تنقل أي نوع من أنواع السيارات التي تنقل الحبوب ضمن الأراضي السورية، فضلاً عن حرص الحكومة لاستلام كامل كميات الحبوب من

الفلاحين. وأشار إلى أنه تم منح إجازات استيراد للحصادات، وفعلاً تم البدء باستيراد الحصادات الجديدة والمستعملة من القطاع الخاص. وفي سياق متصل، صرح رئيس اتحاد غرف الزراعة السورية محمد كشتو لـ«الوطن»، بأن سعر شراء القمح هذا الموسم جيد ومناسب جداً، لافتاً إلى أن سعر ١٨٥ ألف ليرة سورية للطن الواحد من القمح هذا العام حقق زيادة ١٠ آلاف ليرة سورية عن سعر العام الماضي، حيث كانت كلف القمح أعلى العام الماضي وإنتاجيته أقل وذلك

## الجمال: معظم المؤشرات المالية في حلب جيدة وتتجه نحو التعافي

### عبد الهادي شباط

كشف مدير مالية حلب محمود الجمال لـ«الوطن» عن تحقق زيادات ملحوظة في واردات مالية حلب مع بداية العام الجاري (٢٠١٩) يعود معظمها لمبادرة المكلفين وتعاونهم مع المالية والاستفادة من الجسيمات التي تترافق مع بداية العام.

وبين أن معدلات الزيادة في تحقيقات ضرائب كبار ومتوسطي المكلفين تجاوزت خلال الشهر الأول من العام الجاري ٥٠ بالمئة (أكثر من ٥ أضعاف) عما كانت عليه في كانون الثاني من عام ٢٠١٨، على حين سجلت معدلات الزيادة في تحقيقات ضرائب الأرباح ٢٥٪، وتحقيقات ضريبة الدخل المقطوع ٥١ بالمئة عما كانت عليه للشهر نفسه من العام الماضي.

واعتبر الجمال أن معظم المؤشرات المالية في حلب جيدة وتتجه نحو التعافي، وخاصة أن الظروف العامة في حلب باتت تتحسن بشكل ملحوظ مع عودة الحياة لطبيعتها واستقرار النشاط الاقتصادي، وتوفر العديد من الخدمات الأساسية التي يستند إليها الكثير من العمليات الإنتاجية وخاصة في البنى التحتية، وفي المناطق التي تضم كبار المنشآت والفعاليات الاقتصادية والصناعية على وجه التحديد.

ولفت إلى أن هناك حالة تفاعل جيدة بين المديرية والمكلفين، إذ إن العديد من العوامل أسهمت في تحقيق زيادة في واقع التحصيل أهمها تطبيقات القانون ٢٥ لعام ٢٠١٧ الذي منح إعفاءات من الفوائد وغرامات التأخير للمكلفين في المناطق المتضررة، كما سمح بتجزئة وتقسيم قيم

التكاليف على ثلاث سنوات ومنح براء ذمة للمكلفين الأمر الذي شجع الكثير من المكلفين على المبادرة لتسديد المستحقات المالية المترتبة عليهم.

وبين المدير أن مالية حلب تتجه نحو تحديث برامج عملها والتوسع في تقديم الخدمات وتبسيط الإجراءات لمصلحة المكلفين وتعفف المديرية على كلبية متطلبات الخدمة اليومية ومتطلبات العمل الصناعي والاستثماري بالعموم عبر توفير الخدمات المالية بسهولة ويسر وخاصة في المناطق الصناعية، ومنه عودة العمل المالي عما كانت عليه في كانون الثاني من عام ٢٠١٨، على الجاري، مبيناً أنه تم العمل على تأمين مستلزمات العمل وتوفير الاحتياجات المطلوبة وهو ما يسهم في تحقيق خدمات إضافية لأصحاب المنشآت الصناعية بالشخص نجار، وأنه على التوازي يتم العمل على تأهيل وعودة العمل للعديد من الماليات التي توقف العمل بها خلال السنوات السابقة بفعل ظروف الحرب وحالة التدمير والتخريب التي تعرضت لها هذه الماليات وهناك عمليات توثيق وحفظ للبيانات التي تعود لهذه الماليات حفاظاً على حقوق المكلفين والخزينة العامة.

وكانت مالية حلب حققت خلال العام الماضي معدلات زيادة إجمالية في تحصيلاتها بحدود ٤٨ بالمئة عما كانت عليه في عام ٢٠١٧، على حين سجل إجمالي التحقيقات زيادة بمعدل ٥٨ بالمئة، حيث زادت تحقيقات ضرائب كبار ومتوسطي المكلفين نحو ٨٥ بالمئة عن عام ٢٠١٧، وسجلت تحقيقات ضرائب الأرباح زيادة بمعدل ٦٥ بالمئة وتحقيقات ضريبة الدخل المقطوع ٧٨ بالمئة.

Reference: SY-DA-00604



## TENDER ADVERTISEMENT

CALL FOR TENDERS IN ALL SYRIA GOVERNORATES.

Action Against Hunger (AAH) is a registered International nongovernmental organization, founded in 1979, with operations in more than 40 countries, around the world. Teams in the field combat hunger on four fronts: nutrition, food security, health, water and sanitation.

Tender Ref# SY-DA-00592.

Supply, storage and delivery of food parcels & ready to eat meals in all Syria Governorates.

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from Action Against Hunger (AAH) offices at the below address between 09:00 AM till 04:00 PM starting from May 08<sup>th</sup>, 2019 till May 30<sup>th</sup>, 2019.

Tender Committee contact in Damascus:  
Address: Sharkasjeh Bldg. 2937, Shaalan, Damascus, Syrian Arab Republic.  
Phone: +963 11 3329 946  
Fax: +963 11 332 9945  
E-mail: procurement@sy.acfspain.org

Deadline for tender Submission: May 30<sup>th</sup>, 2019, at 04:00 PM.  
Bid Validity: 1 year.  
Currency: Bid must be submitted in Syrian Pounds.  
Performance Bonds: Certified Check good for the 5% of the Contract Value.  
Warranty Bonds: Certified Check good for the 5% of the Contract Value.  
Delay Penalties: 0.5% of the total contractual value per each delay.

Reference: SY-DA-DA-00604



## إعلان عن مناقصة

دعوة للمشاركة في مناقصة في كافة المحافظات السورية

منظمة مكافحة الجوع (AAH) منظمة عالمية غير حكومية تأسست عام 1979. تقوم المنظمة بممارسة عملها في أكثر من 40 دولة حول العالم. تسعى الفرق الميدانية في منظمة مكافحة الجوع (AAH) للعمل في أربع مجالات رئيسية: التغذية والأمن

مناقصة مرجع: SY-DA-00592

توريد وتخزين وتوصيل سلال غذائية وعبوات غذائية جاهزة للأكل في كافة المحافظات السورية.

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة على العنوان الموضح أدناه من الساعة 09:00 صباحاً وحتى الساعة 04:00 مساءً، ابتداءً من 08 أيار 2019 ولغاية 30 أيار 2019.

للتواصل مع لجنة المناقصات في دمشق:

العنوان: شركة، بناء 2937، الشعلان، دمشق - الجمهورية العربية السورية.  
هاتف: 00963113329946  
فكس: 00963113329945  
بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org

الموعد النهائي لتسلم العروض: 30 أيار 2019، عند الساعة 04:00  
صلاحية العروض المقدمة: سنة كاملة  
العملة: الليرة السورية.  
ضمان حسن التنفيذ: 5% من القيمة الكلية للتعد على شكل شيك مصرفي.  
ضمان الكفاءة: 5% من القيمة الكلية للتعد على شكل شيك مصرفي.  
غرامات التأخير: 0.5% من القيمة الكلية للتعد عن كل يوم تأخير.